ما يقرره التاريخ

مكانة المرأة في المجتمع

بقلم: يوسف الشاروني

منذ ان قام قاسم امين بدعوته العاطفية الى السفور ، ورد عليه المعارضون ردوداً حمّلوا فيها الدين احياناً ما ليس فيه ، منذ ذلك الوقت لم يظهر بحث علمي بالعربية — فيما أعلم — في هذه المسألة على كثرة ما ظهر من المؤلفات الأوربية ، وان كانت الحركة نحو السفور بل نحو حرية المرأة الآخذة في الاتساع في بلاد الشرق اقوى من كل بحث وأفعل من كل كلمة . وما كان قاسم امين إلا شخصاً قد ادرك بحساسيته المرهفة طلائع المستقبل القريب للمرأة الشرقية فقام يعبر عن طبيعة هذا التحوّل .

معنى المساواة

وقبل ان نخوض في هذه العجالة يجب ان نعرف اولاً ما معنى المساواة في هذا المجال . فالمساواة هنا ليست مساواة رياضية بمعنى التشابه التام في كل شيء ، فهذا مستحيل ولا وجود له في عالم الواقع ، بل المساواة هنا معناها ان يقوم كل جنس بعمله الذي خصصته له الطبيعة بغير ان نضيف الى ذلك قيماً من عندنا كأن نقول هذا العمل حقير وذاك عظيم . ولتبسيط ذلك نقول ان تعقّد حياتنا اليوم يضطرنا الى ان يتخصص هذا في الطب وذلك في الهندسة وثالث في المحاماة ، ولكن هذا التخصص لا يعني ان احدى الوظائف أدنى او أرفع من غيرها ما دام المجتمع الانساني لا يستطيع ان يستغني عن واحدة منها . وما دمنا ندرك ان المجتمع الانساني لا يكتمل إلا بوجود الجنسين معاً ، إذن فأن كل واحد منهما يختص بعمله لأسباب طبيعية ولا نحقّر من عمل الواحد ونُعلي من شأن الآخر . إذا فهمنا المساواة بهذا المعنى اسقطنا مبدئياً جانباً من حجج المعارضين الذين يوجهون معارضتهم على اساس استحالة هذه المساواة .

كذلك نحن نعلم ان هناك صفات للرجولة وصفات للأنوثة لها اسبابها البيولوجية البعيدة ، لكن ذلك لا يجب ان يكون معناه تمجيدنا لصفات الرجولة وتحقيرنا لصفات الانوثة ، حتى ليصف الناس كل عمل قليل القيمة مستحقر بانه « نسائي » بينما لا يمكن للمجتمع ان ينتظم إلا إذا سادته بعض الصفات التي توصف بانها نسائية كالطاعة والخضوع . كما اننا نعلم ان التحمّل والتضحية هما من ضرورات العبقرية . ان هذه التفرقة في احترامنا لأعمال الرجل واحتقارنا لأعمال المرأة ، وفي تضخيمنا من شأن صفات الرجولة وتحقيرنا للصفات النسائية ، قد حدا بالكثيرات الى الانحراف : فبعضهن يحاولن ان يسترجلن أي ان يتخلّين عن صفاتهن ومهامهن ؛ وبعضهن يستسلم يائسا ، ويظهر عليهن مظهر الاستكانة والذلة للرجل ، ويكون خضوع الواحدة منهن واستكانتها وانكارها لنفسها قائماً على نفس الاساس الثوري الذي قام عليه عصيان اختها الاولى ، إنها ثورة تصيح في صراحة تامة « هذه ليست حياة سعيدة » . بينما نجد نوعاً ثالثاً يحس انه «مكتوب عليها» ان تكون كائناً ناقصاً ومفروض عليها ان تقوم بدورٍ ثانوي في الحياة ، كما تؤمن ان الرجل قد وُجد ليؤدي مهام الحياة الرئيسية ، فتوافق على وضعه الممتاز وتنضم الى الجوقة التي ترفع عقيرتها بمدح الرجل ، وكأنما تريد ان تبرهن بضعفها على ما تعتقده ، وتكون النهاية انها تلقي كل مسؤولياتها على زوجها مطمئنة الى ان الرجل هو وحده الذي يستطيع ان يقوم بهذه المسؤوليات ، وهكذا تهرب من مجابهة الحياة وتنتقم من الرجل بغير ان تدري . والغريب انه رغم هذا الاعتقاد بنقص المرأة فان مهمة التربية مفوّضة اليها ، ولهذا فلنا ان نتصوّر اسوأ النتائج إذا تركنا لأمثال هؤلاء النساء تربية الأجيال الناشئة .

هذا هو إذن معنى المساواة الذي نقصده ، مساواة في قيمة المهمة التي يقوم بها كل جنس ، ومساواة في قيمة الصفات التي يختص بها كل جنس . وسنرى ان هذه المساواة لا يمكن ان تتم إلا إذا كانت هناك مساواة في الفرص امام كلا الجنسين ،

كما فعل افلاطون في جمهوريته منذ حوالي الفين واربعمائة من السنين ، فيثبت كلٌّ منهما اهميته قبل ان نحكم لأحدهما او على احدهما .

ما يقوله التاريخ

ولقد كان الرأي الشائع قبل تناول هذه المشكلة في اواسط القرن التاسع عشر ، ان التاريخ يؤيّد ما يراه الرجل من حجج لاثبات تفوّقه . ولكن الابحاث دلّت على ان هذا لم يكن واقعياً في بعض الاحيان ، وكان ناتجاً عن ظروف مصطنعة في كثير من الأحيان . فمن علماء الاجتماع من يقرر انه كانت توجد قبائل — بل لا تزال توجد قبائل — فيها المرأة نفوذ كبير (راجع كتاب جون جنتر في حديثه عن الهند في كتابه « في داخل آسيا Inside Asia ») وبعضهم يقرر ان النفوذ كان للام — اي للمرأة وحدها — وعلى رأس هؤلاء باشوفين Baschoffen السويسري ، وبعضهم يخطىء باشوفين على اساس ان النفوذ كان للام وللاب جنباً الى جنب . المهم انه كان للمرأة نفوذ لا يوجد لها اليوم ، وتعرف هذه المجتمعات بمجتمعات الامومة في مقابل مجتمعنا الذي ينفرد فيه الوالد بالسيطرة على الأسرة . ونستطيع ان نتتبع ثلاثة اسباب رئيسية لوجود هذا المجتمع ، فندرك اسباب وجود المجتمع الأبوي اليوم . اما اولها فهو الجهل بفكرة الابوة تماماً ، فيقال ان بعض القبائل لم تعرف العلاقة بين الاتصال بالمرأة وعمليّتي الحمل والولادة إلا بعد زمن طويل ، ذلك لان الحمل لا يتم بعد كل اتصال بالمرأة ، كما ان الولادة لا تتم إلا بعد تسعة اشهر ، مما كان يصعب معه الربط بين هذه العمليات المختلفة إلا بعد زمن طويل ، حتى ان كثيراً من القبائل كانت تنسب الطفل الى المكان أو الى الشجرة مثلاً التي وُلد تحتها ، وعلى هذا الاساس قام النظام التوتمي في كثير من القبائل ، بمعنى ان الطفل ينتسب الى القبيلة التي وُلِد في مكانها أو الى القبيلة التي تعبد هذه الشجرة بغض النظر عن قبيلة امه ، مما لا مجال للتوسع هنا فيه . ومن ناحية اخرى نجد انه من المعروف لدينا اليوم في علم النفس ان العملية الجنسية عند المرأة لا تعتبر في جوهرها إلا جزءاً من عملية الانتاج ، أي إنسال الطفل ، بينما هي عند الرجل لا تعدو مجرد لذة عابرة ، إلا في المجتمعات المتحضرة التي حمّلت الوالد كثيراً من المسؤولية . لهذا فان الام في هذه المجتمعات الاولى اخذت على نفسها مسؤولية العناية بالطفل ، بينما لم يدرك المتسببون في وجود هؤلاء الاطفال شيئا عن مدى الدور الذي لعبوه في تلك النتائج .

لكن فكرة الأبوة كانت معروفة في بعض الاحيان ، والصلة بين العملية الجنسية والولادة كانت صلة مدركة ، ومع ذلك فقد كان من الصعب تحديد والد الطفل ، ذلك لأن الام تتصل باكثر من رجل ، فيصبح الوالد محتملاً بين عدد كبير من الرجال ، وكان هذا النظام شائعاً في الجاهلية ، كما هو موجود في بلاد التبت حيث يكون الرجال غالباً أخوة ، لاعتقاد شائع بان الاخوة يحملون نفساً واحدة وبالتالي فالمرأة تتزوج نفساً واحدة موزعة في عدة أجساد ، ولم يكن من المعروف ايهم يكون والد هذا الطفل أو ذاك ، فكان من الأنسب أن ينتسبَ الطفل إلى أمه .

وكان الوالد محدداً معروفاً في أحياناً اخرى ، ولكن الاوضاع الاقتصادية في ذلك الوقت لم تكن لتسمح له بان يتولى شؤون ابنه كما تتولاها الأم ، فالرجال يذهبون للحرب أو للصيد ثم لا يعودون أو يعودون إلى قبيلتهم حيث تقوم النساء بتنظيم شؤون القبيلة ، ولهذا فانه من الخير ومن الأفضل أن ينتسب الولد إلى أمه لا إلى أبيه في شؤون اللقب والميراث ، لأن الام أقل تعرضاً للموت من الوالد . ومن هنا ينتسب الابن إلى أمه وأقاربها كأخواله وخالاته ، أما أبوه فكان مجهولاً تماماً في بعض الاحيان ، أو محتملاً بين عدد كبير من الرجال الذين اتصلوا بالمرأة ، أو مفقوداً بسبب الحرب أو الصيد .

ولكن هذا المجتمع لم يدم طويلاً ، فقد كان الانسان في هذه الاثناء يكافح ضد الطبيعة ويحاول أن يحصل على حظ أوفر من الحرية والأمن ، فأخذت بعض القبائل تنتقل من الحالة القبلية إلى حالة الاستقرار الزراعي على أودية الانهار ، فقلّت رحلات الرجل البعيدة التي كان يقوم بها طلباً للقوت عن طريق الصيد أو الحرب . وأصبحت له ملكية يجهد في تكوينها وثروة يتعب في إنمائها ولا يريد لغريب أن يأخذها منه بعد موته . لهذا فقد اصبح في حاجة إلى ابناء من صلبه يورثهم ممتلكاته بعد وفاته ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كانت المرأة له وحده ، وذلك بالتأكد من بكارتها من ناحية : اي ان رجلاً آخر لم يتصل بها قبل زواجه منها ؛ وبالمحافظة على عفتها من ناحية اخرى : اي ان رجلاً آخر لا يتصل بها بعد زواجه منها ، وبذا يكون ورثته من دمه هو . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى نجد ان فكرة الملكية قد دخلت في نطاقها المرأة نفسها ، ولما كانت

الملكية في ذلك الوقت تعني أن يستعمل الرجل شيئاً لا يستعمله غيره ، فقد حرّم الرجل على زوجاتـــه ان يتصلن بآخر لانهن ملكه هو ، وهكذا لعبت الملكية الفردية دوراً مزدوجـاً في إخضاع المرأة ، مرة كشيء مملوك لا يصح أن يستعمله آخر ، ومرة باعتبارها المنجب لورثة الرجل الذين هم من دمه . ونجم عن ذلك ما زاد وضع المرأة حرجاً ، فحُرِّمَ عليها في بعض الطبقات ان تخرج من بيتها سواء قبل زواجها وبعد زواجها ، وحرِّمت عليها المشاركة في الحياة العامة ، وذلك مبالغـــة في المحافظة عـــلى شرفها ، وفيما بعد سُلبت المرأة باسم العفة كل حقوقها فحرِّم عليها أن تتعلم او تخرج للعمل او للسياسة . وفي مقابل ذلك أخذت تظهر طائفة من البغايا كن يتخذن لهن وظائف دينية في المعابد ، يمارسن من خلالها حريتهن الجنسية في الاعياد وأحياناً في غير الاعياد ، ويقصدهن كبار رجال الدولة حيث كانوا يجدون لديه متعة ثقافية على وجه أخص ، يفتقدونها لدى زوجاتهم اللاتي فُرض عليهن الجهل بحكم المحافظة عليهن منـذ صغرهن .

وهكذا كان لاستقرار الرجل وتفوّقه الجسدي من ناحية ، ولانشغال المرأة بشؤون الحمل والرضاعة من ناحية اخرى — ما أتاح للرجل ان يسيطر على المرأة في ذلك العصر وما تلاه من عصور . وكان من نتائج سيطرته أنه صاغ القوانين والتقاليـد لمصلحته هو ، حتى شك أخيراً في انسانية المرأة ، فكانت تدور مناقشات حامية في العصور الوسطى حول ما إذا كان للمرأة روح مثلما للرجل تخلد بعد الموت ، أم انها كالحيوان تفنى بموتها ولا تشارك الرجال يوم البعث ؛ وكان هذا الجـــدل يقوم مع ما للعذراء والقديسات من مكانة في تلك العصور . وفي هذا الصدد تلاحظ سيمون دي بوفوار ان المجتمعات التي ألّهت المرأة في العقيدة هي التي حطت من شأنها في الحيـــاة العملية ، بعكس اليوم ، فنحن لا نميل إلى تمجيد المرأة ولا إلى تحقيرها . فتأليـه إيزيس في الحضارة الفرعونية لا يعني احترام المرأة المصرية من رجلها في الحياة الواقعية ، ويكفي ان نتطلع إلى تمثال لأحـد الفراعنة في ضخامته العظيمة وإلى جانبه تماثيل زوجاته الضئيلات محيطات بقدميه الضخمتين . ولو قلنا ان تأليه المرأة في العقيدة معناه احترامها في الحياة العملية لكان معنى ذلك ان المرأة كانت لها كل الحقوق في العصور الوسطى ما دامت العذراء مقدسة ، أو ان نساء بريطانيا كن يحكمن رجالها ما دامت ملكتها فيكتوريا .

ومع ان عمل المرأة الرئيسي من حمل وولادة ورضاعـة لم يكن أقل من الأعمال التي يقوم بها الرجل لحفظ مجتمعـه ، إلا انه نظر الى هذه المهمة نظرة التحقير ، ونظر إلى اعمـــاله هو نظرة التمجيد ، وساعده على ذلك انه المالك للوسائل الاقتصادية فهو الذي يزرع الأرض الآن ، وهو الذي يعمل لجلب القوت ، والمرأة وأبناؤها يعتمدون في ذلك عليه . وكلنا يعـــلم مدى سيطرة الانسان الذي نعتمد عليه في موارد ارزاقنـا ، فنحن نضطر الى الخضوع له والتسليم بما يراه حـــتى لا ينقطع مورد رزقنا . وهكذا كان امر المرأة مع الرجل ، فانشغالها بمهمتها النسائية منعها ان تجلب القوت لنفسها بانتظام ، فاعتمدت على الرجل في ذلك حتى ولو كانت تساعده ما بين حين وحين ، ولم يفوّت الرجل على نفسه هذه الفرصة فاستغلّها لمصلحته وأخضع المرأة لمشيته وإلا حرمها وابناءها قوتهم الضروري . وبهذا فقدت المرأة فرصة التعبير عن نفسهـا كانسان ، واصبحت مجرد أداة من أدوات الرجل الكثيرة ، أداة لمتعته ، وأداة لانسال عدد من الأبناء يساعدونه ويظاهرونه في اثناء حياته ، ويخلدونه ويرثونه بعد مماته .

ومع ذلك فنحن نجد رغم هذه الظروف القاسيـــة ظهور بعض السيدات في المجتمع ، وإن كان ذلك لأسباب خاصة مثل حتشبسوت بين الفراعنة وسافو الشاعرة الاغريقية وكليوباتره ، وفي سفر القضاة من التوراة نجد كثيرات يتزعمن بني اسرائيل مثل دبوره ، رغم ان شريعة موسى لم تعطِ المرأة حقوقهـــا فتركت للرجل الحق في الزواج باكثر من واحدة واعطته حق الطلاق بشروط هينة لم يبحها قانون حمورابي نفسه . فلما جـاء المسيح رفع من شأن المرأة حين حرم الطلاق إلا لعـلة الزنا وحين اعلن ان يتزوج الرجل من امرأة واحدة كما كانت حواء

الاسلام في العالم الحديث

— في ثلاثة اجزاء —

	قروش لبنانية
١ — المسلمون في المتوسط الشرقي	٢٢٥
٢ — المسلمون في آسيا	١٢٥
٣ — المسلمون في المتوسط الغربي وافريقيا	(تحت الطبع)

من منشورات دار المكشوف

لآدم ، ولو ان خلفاءه — لا سيما بولس الرسول — وضع من شأن المرأة من جديد مما كان له اكبر الاثر في العصور الوسطى. اما الاسلام فقد منع وأد البنات ، وحدد عدد الزوجات إذ جعله أربعاً بشروط عسيرة ، وجعل الطلاق أبغض الحلال عند الله ، وأعطى المرأة حقاً في الملكية وحرية التصرف فيها ولو انها ترث نصف ما يرثه الرجل . اما في العصور الوسطى فقد كانت المرأة في وضع لا تحسد عليه ، ففي الوقت الذي كان فيه الشعراء يغازلون النساء من تحت شرفاتهن ويتغنون بجمال المرأة لارضاء رغبات الجمهور العاطفية والجنسية ، كان الفرسان كلما خرجوا لحرب او لرحلة طويلة الامد قيدوا زوجاتهم «بحزام العفة» وهو حزام يشد على وسط المرأة فيتعذر الاتصال الجنسي بها وله قفل يأخذ الفارس مفتاحه معه حتى يعود [1] . ولعله من الطريف ان نورد هنا رأياً ذكرته الآنسة مي في احد كتبها كما لاحظه كثير من علماء الاجتماع ، ذلك ان الحلى التي يعطيها الرجل للمرأة عند خطبتها كالأساور والعقود والخلاخيل كلها على أشكال قيود وسلاسل ، والخزامة التي توضع في أنف الجمل اشده منها عند عصيانه تشبه تماماً تلك الخزامة التي يعطيها العربي لزوجه كحلية دلالة على حبه .

والواقع ان تمجيد العذراء في العصور الوسطى باعتبارها المثل الأعلى للمرأة لم يكن تمجيداً للمرأة على الاطلاق بل كان سلباً لأهم وظيفة هيأتها لها الطبيعة وهي وظيفة الانتاج البشري ، فأصبحت الرهبنة ، أي المرأة العقيم والرجل العقيم ، هي المثل الأعلى للحياة في العصور الوسطى ، بعكس ما كان عليه الأمر في القبائل حيث كان حمل الفتاة قبل الزواج — والاتصال الجنسي مباح هنالك قبل الزواج — هو اكبر دليل على اهليتها للزواج بما تحمله معها من خصوبة وذرية تجلبها لزوجها وقبيلتها ، حتى انه عند ترجمة الكتاب المقدس إلى بعض لغات هذه القبائل لم يستطع المبشرون ان يجدوا مقابلاً لكلمة « عذراء » إلا ما يقابل عندنا كلمة «عانس» وبهذا وجدوا صعوبة في ان يدرك اهل هذه القبائل كيف يمكن ان يكون سر عظمة امرأة هو عدم اتصالها برجل .

ولما كان القرن التاسع عشر وبدأ العصر الصناعي يثبّت اقدامه وظهرت الطبقة الوسطى ظهوراً له خطره وانتشرت النظم النيابية التي تطالب بالمساواة وأخذت المرأة تغزو ميادين كانت محرّمة عليها من قبل ، بدأ الجدل الجدي حول حق المرأة في ترك بيتها ، والخروج للعمل ، وحول طبيعتها وهل تؤهلها حقاً للوقوف على قدم المساواة مع الرجل . وبدأ البحث حول أوجه الخلاف بين المرأة والرجل جسمياً وعقلياً . وقد تقرر ان الاختلاف موجود فعلاً بحكم الطبيعة لكن الأمر الجديد هو ان هذا الاختلاف الجديد لا يؤدي إلى النتيجة التي كانت شائعة ، أي نقص احد الجنسين عن الآخر ، بل ان لكلٍّ مهامه بحكم طبيعته وتكوينه ، والمهمات التي يقوم بها الجنسان ضرورية كلها للمجتمع الانساني ، ليس فيها ما هو حقير وما هو عظيم ، وإذا توفرت الوسائل الحضارية من اجتماعية وآلية (كوجود دور الحضانة والمطاعم الشعبية) وفرت على المرأة كثيراً من اعبائها المنزلية واستطاعت ان تخصص جزءاً كبيراً من وقتها لاعمال خارجية استجدتها حاجة المجتمع ، وهي اعمال اكثر تلاؤماً وطبيعة الجنس النسائي كالتمريض وتعليم الاطفال ، او اعمال يكون وجود المرأة فيها ضرورياً إلى جانب الرجل كما في المسرح والسينما ، ونحن إذا رجعنا إلى المهن التي لم يصدر فيها تشريع يحرم على المرأة مزاولتها ، نجد ان النساء اخترن مهناً دون أخرى ، فلم يذهبن لقطع الاحجار او اعمال البناء مثلاً ، بل اشتغلن بتنظيف البيوت وبيع الخضروات في الطرق وهذا دليل على ان فتح المجال امام المرأة ليس معناه انها ستغزو كل المهن سواء اتفقت وطبيعتها ام لم تتفق .

إن تمسك المرأة البورجوازية بالقيود التي تقيّدها إنما هو تمسّك بميزات طبقتها ، فهي تدرك ان تحرير المرأة فيه إضعاف لطبقتها ، وهي اقرب الى مصالح زوجها منها الى مصالح العاملات . وكل من تجدث عن تحرير الطبقة العاملة

(١) لقد ضحك بعض السودانيين حين ذكرت لهم قصة ذلك الحزام ؛ والواقع انه صورة محففة للختان الفرعوني الذي يمارسه اكثرهم حتى اليوم على لحم اناثهم قبيل بلوغهن .

اطلبوا « الآداب » في مصرمن

دار الكشاف

في مطلع كل شهر

ولدى الدار نسخ محدودة من الأعداد السابقة

٣٧ شارع عبد العزيز بالقاهرة

تحدث في الوقت نفسه – إلا برودون – عن تحرير المرأة . ولكن الثورة الصناعية هي التي عملت بحق على تحرير المرأة ، لانه لا يمكن للمرأة ان تتحرر إلا إذا شاركت بقسط كبير في الانتاج المادي وقلت مساهمتها في الأعمال المنزلية الى حد بعيد ، وهذا لا يمكن حدوثه إلا في الصناعة الحديثة التي لا تسمح بخروج المرأة للعمل فحسب بل انها تتطلب ذلك رسمياً .

ويمكننا ان نبسط قصة دخول المرأة في العمل الصناعي إلى جانب الرجل على النحو التالي : ذلك ان صاحب العمل لم يكن يعطي العامل ما يكفيه ليعيش لليوم التالي بل ما يكفيه ويكفي اسرته لانه لا يريد العمال كأفراد بل كطبقة بحيث إذا استهلك جيل منهم حل محله جيل جديد . ولكن إذا كانت زوج العامل ستخرج الى العمل فان صاحب العمل يمكنه ان يحصل على جهد فردين ولكن يعطيهما نفس المبلغ الذي كان يأخذه العامل وحده ، وهذا معناه ربح اكثر لصاحب العمل واستمرار لوجود الطبقة العاملة . وهكذا فاننا نجد ان العامل اضطر الى ان يحمل زوجه على الخروج الى العمل معه حين وجد ان دخله لا يكفيهما معاً .

وإذا كان بقاء المرأة في البيت معناه استعبادها فان خروجها لا يعني بالضرورة تحررها ، بل يكون معناه استعبادها مرتين : مرة لزوجها ومرة لصاحب العمل ، بل لا بد من وجود نظام يكفل الحرية للجميع ، الرجل والمرأة على السواء . ذلك انه عند دخول المرأة الحياة العملية كان اجرها اقل بدعوى ان حاجاتها اقل من حاجات الرجل ، حتى ان اجرها كان من التفاهة في بعض الاحيان بحيث لا تستطيع الاستغناء – بالرغم من عملها – عن رجل يعولها ، اباً كان ام اخاً ام زوجاً . وحتى ان العمال كانوا يعتبرونهن اعداء لهم لان اصحاب الاعمال يهددون بهن كل من يتذمر من اجره باحلال النساء محله ، كما هو الحال اليوم مع العمال الزنوج والبيض في امريكا . ولم تقف هذه العداوة – التي ظلت تهدد تقدم الطبقة العاملة ردحاً من الزمان – إلا حين انضمت النساء مع الرجال في نقابات موحدة .

بقي اعتراض سطحي لكنه كثير الذيوع ، ذلك ان المرأة ستزاحم الرجل في اعماله ، وبذلك تساعد على ايجاد مشكلة البطالة . وفهم اسباب البطالة على هذا النحو انما يقصد به تحويل الانظار عن السبب الحقيقي لوجودها الا وهو النظم التي يقوم عليها مجتمعنا ، فتأميم الاعمال واستغلال طاقة الانتاج في البلد استغلالاً كاملاً علمياً هو وحده الذي يكفل عملاً لجميع النساء والرجال . هذا الى ان المرأة التي تعمل انما تكسب الرزق لضمان حياتها وحياة اسرتها فاذا حرمناها العمل فليس هذا حلاً لمشكلة الفقر بل هو عملية نقل للفقر .

هذا هو الوضع التاريخي للمشكلة وسنعرض في مقال تال للمشكلة من ناحية علم النفس .

القاهرة **يوسف الشاروني**

دار بيروت – للطباعة والنشر

بناية العازارية ، تلفون ٣٩ ٥٩ بيروت لبنان

المجموعة العقائدية

تعرض العقائد والمذاهب السائدة في عالم اليوم

ظهر منها :

هذه هي الاشتراكية تأليف جورج بورجان وبيار رامبير ١٥٠
هذه هي الماركسية 〃 هنري لوفابر ١٥٠
هذه هي الرأسمالية 〃 فرنسوا بيرو ١٥٠
هذه هي القومية 〃 ارنولد ڤان جينيب ورينيه جوهانيه ١٥٠
هذه هي الوجودية 〃 بول فولكييه ١٥٠
الاخوان المسلمون 〃 الدكتور اسحاق موسى الحسيني ٢٠٠
الاسلام في نظر الغرب ترجمة 〃 〃 〃 ١٥٠
كفاحي (٥) اجزاء بقلم أدولف هتلر ٥٠٠

تطلب هذه الكتب وغيرها من منشورات الدار
من وكيل الدار في عموم افريقيا
السيد محمد خوجه – تونس
وكيل الدار في عموم العراق السيد محمود حلمي – بغداد

صدرت اخيراً

مجلة « القلم الجديد »

« عدد خاص بالنهضة العامة في ليبيا » ٨٤ صفحة

العدد القادم

عدد خاص بالأدب المهجري